

## إدارة التنوع الثقافي وتجلياتها في السياسة العامة

*Managing cultural diversity and its manifestations in public policy*إسماعيل بوقنور<sup>1</sup>، زدام يوسف<sup>2</sup><sup>1</sup> محبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، [Bouguennour.ismail@univ-guelma.dz](mailto:Bouguennour.ismail@univ-guelma.dz)<sup>2</sup> محبر الأمن الإنساني: الواقع الرهانات والافاق، جامعة باتنة -1، [Youssef.zedam@univ-batna.dz](mailto:Youssef.zedam@univ-batna.dz)

تاريخ النشر: 2021/07/31

تاريخ القبول: 2021/07/07

تاريخ الاستلام: 2021/05/18

**ملخص:** تطرح مسألة التعددية في المجتمعات التي تضم تشكيلا مختلفا من حيث التركيبة الغير متجانسة للفئات المتنوعة، نقاشا حادا حول مسألة التعايش، وضرورة إدماج كل هذه المجموعات لأجل بناء دولة المواطن الإنسان، لهذا تضمنت هذه الورقة البحثية تتبعا للجهود التنظيرية (نطاق الاهتمام المتراوح الأولوية بين الفرد، المجموعة والمجتمع)، والممارساتية (التشريعات والمبادرات العالمية والإقليمية)، الهادفة لتجنب وضعيات الاستبعاد الثقافي (الاستبعاد من طريقة العيش، والاستبعاد من المشاركة)، ووضعنا ناتجا عن الإدارة الرشيدة للتنوع الثقافي)، تم إبراز أهم المقاربات المعتمدة في رسم السياسات العامة المتعلقة بإدارة الخصوصية الثقافية للمجتمع.

**كلمات مفتاحية:** المجتمعات المتعددة، التنوع الثقافي؛ إدارة التنوع الثقافي؛ التعددية الثقافية؛ السياسة العامة

**Abstract:** *The issue of pluralism in heterogeneous societies raises an intense debate about the issue of coexistence, and the need to integrate all these groups in order to build the state of the human citizen, this research paper deals with the theoretical efforts (the priority range of attention is limited between the individual, group and society respectively) and those practical (global and regional legislations and initiatives) aimed at avoiding cultural enslavement situations (enslavement from the way of living and enslavement from sharing). Moreover, it regulates the contents related to the concept of multiculturalism (as public policies and a situation resulting from the rational management of cultural diversity).*

**Keywords:** *Multiple societies, cultural diversity, management of cultural diversity, multiculturalism, Public policy.*

## 1. مقدمة

تعتبر نقاشات التنوع الثقافي في العالم عن استجابات لهواجس محلية أو دولية بضرورة إعادة النظر في مكانة الدين و/أو اللغة و/أو العرق في صياغة منظومة الحقوق وآليات التمكين فيها، من جهة، ومن جهة أخرى تطالب بإعادة النظر في مكانة الفرد والمجموعة والمجتمع باعتبارهم المخاطبين بالمنظومات المشار إليها. وبحكم الواقع الذي يعيشه العالم، والتميز بحركية الهجرة الروتينية والطارئة، وتزايد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، والتطور التكنولوجي وعملة الموارد البشرية، اكتسبت قضايا الأقليات (الدينية واللغوية والعرقية) والمهاجرين حقوقاً معترفاً بها، مثلت القاعدة الصلبة لمقاربات السياسات العامة المحلية، ولأي نقاشات مستقبلية كذلك.

بالرغم من وجود قاعدة اتفاق حقوقية، إلا أن الدراسات المسحية لم تتفق بعد حول تأثير التنوع الثقافي على مسار التنمية وفعالية فلسفات التسيير الرشيدة، لذا تبرز الأقليات والتنوع كمتغيرات مستقلة وتابعة فاقدة للاتفاق، بما يؤثر بدوره على بناء الاتفاق النظري حول مكانة محددات الاختلاف والمخاطبين بالحقوق.

إن ما يجعل موضوع التنوع الثقافي مهماً من الناحية العملية، هو حجمه في العالم من جهة، وتأثيره في مستقبل الدول والمجموعات؛ فإذا أثبتت دول مثل كندا وأستراليا ريادتها في التعامل معه، فإن دولاً أخرى وفرت نماذج لعواقب التسيير السيئ له مثل رواندا، اليمن، بورما وغيرها كثير، أما من الناحية العلمية فلا يمكن تجاوز جهود نظرية توصلت إلى مفهوم "التعددية الثقافية" باعتباره جامعاً للسياسات والتجليات (المخرجات).

بناءً على هذا، نناقش في هذه الورقة البحثية مفهوم التعددية الثقافية من حيث مضمونه، ومكانه نجاح تطبيقه، وتأثيره على المقاربات المتبناة من طرف الدول، وفق الصياغة التالية:

إلى أي مدى يعبر مفهوم التعددية الثقافية عن استجابة لكل هواجس إدارة التنوع الثقافي في

### المجتمعات المتعددة؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات التفصيلية التالية:

- ما هي نقاط الارتكاز المتفق عليها في نقاشات التعددية الثقافية؟
- هل تعبر التساؤلات عن مكانة الدين واللغة والعرق، عن توجه عملي ونظري لبناء مرجعيات هوياتية مختلفة عنها؟

- هل توجيه الخطاب التنظيري نحو الفرد أو المجموعة أو المجتمع، توجيه إغائي؟
- ما هي تجليات الجهود الدولية في مجال حقوق الإنسان على مقاربات التعامل مع التنوع الثقافي في السياسات العامة؟

**تهدف** الدراسة إلى البحث في كيفية التعامل مع التعددية الثقافية في العديد من الدول التي تتميز بتنوع في تركيبها الثقافية، بالإضافة إلى دور الإقرارات الحقوقية الدولية في ضمان البات لتحقيق التعايش المشترك لجميع الفئات المتنوعة.

تعتمد الدراسة في توضيح طبيعة العلاقات الموجودة بين الفئات المتنوعة على المنهج التحليلي الذي يناسب هذا النوع من الدراسات بالإضافة إلى المقاربة القانونية في تفسير العديد من الإقرارات الدولية

## 2. في مفهوم الثقافة:

تُجمع التعاريف المتعددة للثقافة حول دور المجموعة (الجماعة/المجتمع) في إكساب الفرد مضمونها، إذ عبر إدوارد تايلور "Edward Tylor" عنها بكونها: " ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في مجتمع " (دوبي، 2002، صفحة 22)، فبالرغم من الطابع الوصفي لمفهوم الثقافة الذي أورده تايلور، إلا أن اعتبار الثقافة مكتسب من خلال عضوية الإنسان في مجتمع يطرح اعتباري الانتماء والاكْتساب، يشير الاعتبار الأول إلى اللااعتزال الذي يحول الميزات المجتمعية للأفراد إلى خصائص عامة للمجموعة، ويشير الاعتبار الثاني إلى أن الفرد بالإضافة إلى ثقافته الفطرية يكتسب ثقافة مجتمعية، ما يعني خاصية الاشتراك والتراكم المسببة للإحساس بالانتماء للمجموعة، وهو ما ذهب إليه تالكولت بارسونز " T. Parsons" عند "اعتباره أن الثقافة ترتبط بالمجتمع من جانب، وبالشخصية من جانب آخر، موضحاً أن الفرد يشرب ثقافة مجتمعه في مراحل نمو شخصيته و التي تتوافق بدورها مع متطلبات ذلك المجتمع" (العبدلي، 2007، صفحة 46)

يخلق هذا الارتباط والاشتراك والحس بالانتماء ما أسماه دوركايم "E. Durkheim" بالوعي الجمعي، بفضل "التمثيلات الجماعية والمثل والقيم والمشاعر المشتركة بين أفراد المجتمع كافة" (دوبي، 2002، صفحة 33)، يصطلح عليه كذلك بلفظ "الاستشراك" أي عملية دمج الفرد في المجتمع عبر تزويده بأنماط التفكير والشعور والتصرف.

وترتبط هذه الدلالات المختلفة لمفهوم الثقافة بمكونات غير مادية بالدرجة الأولى، لذلك فإن الكثير من الباحثين الاجتماعيين يركزون على جوانب فكرية، رمزية، مرتبطة بالقيم والتصورات المشتركة؛ ويصيغون تعريفات تتوافق وما قدمه ليفي ستراوس *Levi Strauss*، حيث اعتبرها "مجموعة من المنظومات الرمزية التي تحتل المرتبة الأولى فيها اللغة وقواعد الزواج والعلاقات الاقتصادية والفن والعلم والدين، وهذه المنظومات كلها تهدف إلى التعبير عن بعض أوجه الواقع المادي والواقع الاجتماعي وكذلك العلاقات التي يقيمها هذان النمطان مع بعضهما البعض وتلك التي تقوم بين المنظومات الرمزية نفسها مع بعضها" (Lane, 2005, pp. 21-22).

إذن، تفترض الثقافة مجموعة دلالات منها: الشمولية، الموروث، المعايير (السلوكيات المقبولة)، الخصائص النفسية (القابلة للاكتساب)، الهيكلية (النظام العام للحياة)، لكن ما يمكن أن يكون محلا للجدل هو حدود نفاذية هذه الدلالات، هل في العالم أم على مستوى الأوطان؟ أم أن هناك ثقافات فرعية على مستوى الدول؟

### 3. تعريف التعددية الثقافية:

استجابة للأسئلة السابقة، وللحالة السياقية في الكثير من البلدان، عرفت الفترة بين سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين توجهها واضحا للاعتراف بالاختلاف، وبالتالي اعتماد مقومات التعددية الثقافية في السياسات العامة. ولاقى هذا التوجه ردود فعل معادية في التسعينيات من قبل "الأغلبية"، لكن الأدبيات المهمة بالموضوع ركزت على قضايا "العوامل المشتركة"؛ فوجود ثقافة فرعية - حسب رأيهم - مرتبطة بالخلفية الدينية، أو محل الإقامة أو المستوى الاجتماعي أو غيرها، لا يلغي وجود ثقافة وطنية مشتركة. ما يعني عبارة أخرى وجود ثقافات معبرة عن وضع فيسيفسائي عبر عنه *Gutman* بما يلي: "تشير [التعددية الثقافية] إلى فيسيفساء اجتماعية من الثقافات المحدودة والقابلة للتعريف، المتعايشة في إقليم مشترك، في سياق ثقافة مهيمنة" (Rodrigues, 2005, p. 18)

بالنظر إلى مفهوم الثقافة المشتركة المشار إليه سلفا، يسود تصور سلبي عام عن التعددية الثقافية، مفاده أن المجتمع "مختلف"، وأن هذا "الاختلاف" مخالف لمفهوم "الوحدة"، لذلك برز النقاش حول مفهوم الثقافة الوطنية في المجتمعات "المتنوعة" لدى الأكاديميين، في نفس الوقت التي قدمت فيه دول معروفة (مثل كندا وأستراليا) بهذا الوضع تعريفاتها السياقية لمفهوم التعددية الثقافية.

المنطقي أن يشير المفهوم إلى كونه "استجابة - أو هو وضع استجابة - للتنوع، يسعى لتوضيح الظروف الاجتماعية التي يتجسد في ظلها الاختلاف، وتحقيق النظام من التنوع" (gerteis, 2003,

(p. 222)؛ فالتعددية الثقافية بذلك إعادة نظر لمكانة ومصدر الثقافة الوطنية المشتركة، إنه وضع لـ "فقدان الهيمنة" من جهة، وبناء مصدر مشترك للثقافة الوطنية"، بهذا المعنى، تفترض التعددية الثقافية الاعتراف بالمساواة بين الثقافات.

لكن بعض الممارسات قدمت قراءات مغلوطة لمفهوم "المساواة بين الثقافات" وبالتالي التعددية الثقافية؛ إذ ركزت على الترحيب بالاختلاف في عادات الأكل والشرب والموسيقى والرقص وطقوس الزفاف وغيرها، دون الإشارة إلى قضايا العدالة التوزيعية، والتمكين من "ناقلات الثقافة" كاللغة، التعليم، وسائل الإعلام، والتمكين كذلك من مسببات المشاركة في اتخاذ القرار، لذلك كانت الممارسات والأدبيات فيما بعد مركزة على الجانب الرمزي، كما ركزت على الجانب السياسي للمفهوم تماما.

تعززت التوجهات الجديدة للتعددية الثقافية خاصة في التسعينيات وما بعدها، بالموجات المتتالية للديمقراطية، وتدويل قضايا حقوق الإنسان والأقليات، إضافة إلى الإجماع حول اعتبار حقوق الإنسان كلاً متكاملاً غير قابل للتجزئة ولا التصرف، انعكس ذلك على ظهور وصف موسع للتعددية الثقافية من طرف مفكرين ككيمليكا *Kymlicka* و أوكن *Okin*؛ إذ تجاوزت تعريفاتها حدود الجماعات الإثنية وشملت مجموعة واسعة من الثقافات المتشكلة من توسع الحقوق، مثل المجموعات الدينية، المجموعات المهمشة، إضافة إلى المجموعات المشار إليها وفق توجهاتها الجندرية والجنسية (*Rodrigues, 2005, p. 19*).

سياقياً، يرى القانون الكندي، بأن التعددية الثقافية "تعكس التنوع الثقافي والعرقي للمجتمع الكندي"، ويقر بحرية جميع أعضاء المجتمع الكندي في الحفاظ عليها، تعزيز وتقاسم تراثها الثقافي. نفس التوجه لقسم الهجرة الاسترالي الذي التزم بأنه يعترف، يتقبل، يحترم ويرحب بالتنوع الثقافي. كما يرى بأن حرية الأستراليين في التعبير وتقاسم قيمهم الثقافية يعتمد على التزامهم بالقيم المدنية المتداولة (*Rodrigues, 2005, pp. 16-17*)

كما أن يميز المجتمع الجزائري أيضا خليط من التعدد الثقافي، فهو مجتمع عربي، إسلامي، أمازيغي، متوسطي، إفريقي عالمي، يجمع بين المعربين والمتفرنسين، يجمع بين الشاوية والقبائلية والمزابية والترقية، غير أنه رغم هذا التعدد الثقافي فإنه يعكس مجتمعا واحدا وموحدا متضامنا ومتماسكا تحت شعار العروبة والإسلام والأصل الأمازيغي (رحيمة، 2013، صفحة 194).

عموماً، اختلف توصيف التعددية الثقافية مفاهيمياً وسياقياً. فقد أحصى فريديريك هاكمان *Friedrich Hackmann* سبعة استعمالات للمصطلح، ليست متضادة لكنها مختلفة (*gunju, 2016, p. 109*)

- التعددية الثقافية باعتبارها مؤشرا للتغير في التركيبة الديموغرافية، ما يدفع للتأسيس لنقاش حول التنوع، والتخلي عن مزاعم التجانس التي سادت العالم قبل السبعينيات.
- التعددية الثقافية باعتبارها توجها معياريا إدراكيا ناتجا عن حتمية التعامل مع تبعات الاعتراف بسياق نشأة الأمم، وتعدد مكوناته الأصلية (الدول المتكونة من المهاجرين).
- التعددية الثقافية باعتبارها توجها قيما مترسخا في الديمقراطيات الحديثة، والمستندة إلى قيم التسامح مع الآخر المواطن.
- التعددية الثقافية، كثورة فكرية لإعادة النظر في المفهوم "الجامد" للثقافة، وطبيعتها "النقية" غير المتطورة والمختلطة.
- التعددية الثقافية باعتبارها نظرة اجتماعية، تستند إلى اعتبار المهاجرين مواطنين يتمتعون بمستويات علمية ومهارات مفيدة، وبالتالي سيستفيد المجتمع وثقافته من معاملتهم بمساواة.
- التعددية الثقافية كمبدأ دستوري-سياسي ضامن لحقوق التوزيع وإعادة توزيع الموارد، ومناهضا لتوجهات التمييز والاستيعاب.
- التعددية الثقافية باعتبارها تعبيرا عن "نوايا حسنة" في التعامل مع التجليات المختلفة للثقافات الفرعية كاللغة، الدين ....

في مقابل هذه الاستخدامات، قدم *Rosado* تعريفا عمليا للتعددية الثقافية فاعتبرها "نظام من المعتقدات والسلوكيات المعترفة والمحترمة لوجود كل المجموعات المتنوعة في المنظمة أو المجتمع، يثنى ويقدر اختلافاتهم الاجتماعية والثقافية، ويشجعهم ويمكنهم من استمرار مساهمتهم ضمن السياق الثقافي الشامل المعزز للجميع في المنظمة أو المجتمع" (Rosado, 2021)

#### 4. تعريف إدارة التنوع الثقافي:

إن الوضع المجتمعي الوارد في التعريف المقدم من طرف *Rosado* وفي الاستخدامات المختلفة للمفهوم، هو بالضرورة نتاج سياسات عامة إيجابية تعبر عن رشادة "إدارة التنوع الثقافي" للمجتمع، ما يعني أن إدارة التنوع الثقافي ليس مصطلحا حديثا ولا يدل بالضرورة على الرشادة؛ فالعالم يطلعنا عبر التاريخ وفي وقتنا الحاضر عن إدارة سيئة للتنوع الثقافي في مختلف قارات العالم. لذلك وجب التنبيه إلى أن المقصود بإدارة التنوع الثقافي هو الإدارة المرتبطة بتحقيق التعددية الثقافية بالمضامين التي أشار إليها *Hackmann*.

من هذا المنطلق يصعب تقديم تعريف خاص لإدارة التنوع الثقافي، وسنجدنا نقدم إجراءات الاستجابة الإيجابية لهذا الوضع، لكن صعوبة التعريف لا تغني عن وضوح الأهداف والمحاور، أي وجود بيئة حاضنة آمنة للتنوع، لا تتخذ من مجموعة معينة (بخصائصها الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، الجسمانية، البيولوجية ..) معيارا لممارسة الإدماج أو الإقصاء (Rosado, 2021)

تعتبر بعض الأدبيات التعددية الثقافية سياسة عامة في حد ذاتها (كما ورد في العنصر السابق)، وبالتالي فإدارة التنوع الثقافي هي كل إجراءات السياسة العامة المؤثرة في وضع مكونات التنوع الثقافي في مجتمع معين، وبالتالي يمكن الاستفادة من الأطر المفاهيمية والاستجابات السياقية لتحديد إجراءات الاستجابة؛ فلكي لا تكون الاستجابة منقوصة "فلكلورية" لا بد من تجاوز الاعتراف السطحي بالتنوع في العادات والتقاليد. كما يجب تجنب السقوط في فخ وجود ثقافة مهيمنة وثقافات فرعية معترف بها، بالإضافة إلى عدم حصر الاعتراف بمكافحة التمييز، وبالتالي تكون إدارة التنوع الثقافي محترمة، معترفة، معززة من خلال دعم المشاركة السياسية في كل المستويات المؤسسية في الدولة، الاهتمام بالتنوع الثقافي من خلال ناقلات التنوع (الصحة، التعليم، وسائل الإعلام)، ومكافحة كل أشكال التمييز المستند لخاصية من الخصائص الثقافية، وقد تبنت بعض الدول التقسيم الإداري لمناطق الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار محاذيره.

أدمج كيمليكا إدارة التنوع الثقافي في التعددية الثقافية معتبرا أنه "مصطلح شامل يغطي مساحة واسعة من السياسات التي تستهدف توفير مستوى معين من الاعتراف العام، ومساندة المجموعات العرقية والثقافية غير المسيطرة، سواء كانت أقليات جديدة (كالمهاجرين واللاجئين)، أو قديمة (كالأقليات المستقرة تاريخيا والسكان الأصليين" (أمين، 2014، صفحة 77)

##### 5. التعددية الثقافية بين الجهود النظرية وإثباتات الدراسات الميدانية :

أُستهل تقرير التنمية البشرية للعام 2004 بخمس خرافات تحكم العلاقة بين التعددية الثقافية والتنمية والدولة، تتميز -في كل الحالات- بضعف يحكم أحد أقطابها، وهي:

- تتنافس هويات الناس مع ولائهم للدولة.
- نزاعات عنيفة بين المجموعات العرقية.
- مقايضات بين الحرية الثقافية والتنمية.
- البلدان المتنوعة عرقيا أقل قدرة على النمو.
- بعض الثقافات تتمتع بمميزات دافعة للتنمية (الإثمائي، 2004، الصفحات 2-4).

لم تختلف كثير من الدراسات في مآلات العلاقات السببية التي يكون التنوع الثقافي طرفا فيها، وإن اتفقت حول بدايات ظهور المصطلح في النقاشات العامة والأكاديمية، التي بدأت في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، مستندة إلى تغير واضح في منظور كل من كندا وأستراليا للقضية؛ فقد ألغت أستراليا شرط "العنصرية" في قبول المهاجرين، واستبدلت كندا سياسات "الاستيعاب" بجهود "الاندماج" (علي، 2013، صفحة 17)، وكان نشازا ما قدمته بريطانيا في الستينات، ولا يتوافق مع ما كان سائدا وواقعا آنذاك، من خلال ما ورد على لسان وزير الداخلية روي جنكينز "لا أظننا في هذا البلد بحاجة إلى بوتقة تُشكل كل فرد في قالب مشترك، كنسخة ضمن سلسلة من نسخ كربونية من تصور خاطئ عن الرجل الانجليزي النمطي.. أنا أعرف الاندماج ليس على أنه عملية تسطيحية تهدف إلى التجانس، بل إلى التنوع الثقافي" (علي، 2013، صفحة 18)

أكاديميا، تفرع موضوع التعددية الثقافية ليكون متغيرا مستقلا أو تابعا في دراسات الثقة البينية، والهجرة والاندماج، والتنمية الاقتصادية، وفشل الدول والتعبئة السياسية وغيرها من المواضيع، لكن يغلب الحديث عن التعدد الإثني ليشار به إلى التعددية الثقافية، بالرغم من المفهوم الأوسع للثقافة. وعندما تناقش قضايا الحكم والسياسة تظهر التعددية الإثنية كإشكالية؛ إذ عادة ما ترتبط مستويات متدنية من الناتج المحلي، مستويات أعلى من الفساد واللاشفافية، العنف، والحروب المدنية، ولم يستطع *Fearon* من خلال دراسة مقارنة لـ 160 دولة أن يتوصل إلى علاقة واضحة بين المتغيرين. (FEARON, 2003)

لكن *M.Marschall* و *D.Stolle* تأكدا أن لا أثر سلبي للتنوع الثقافي، (Marschall, 2004، صفحة 150)

لا يمكن في هذا الصدد الجزم بلا سياقية النتائج عالميا، قد يعود ذلك إلى طبيعة العلاقة بين المجموعات الثقافية المختلفة في إفريقيا وأوروبا، واختلافها بين أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، وقد تختلف النتائج بين كندا والولايات المتحدة وهما من قارة واحدة. وهو بالضبط ما تحجج به *M.Hooghe*, *D.Stolle* و *T.Reeskens* في دراسة عن العلاقة بين التعددية الثقافية والاندماج الاجتماعي والثقة البينية في الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمعات الأوروبية (*M.Hooghe*, p. 22).

فالطبيعة الخاصة للمكونات الثقافية المختلفة في أوروبا، المتكونة أساسا من أجيال متعاقبة من المهاجرين، جعلت الدراسات تتمحور حول تساؤلات مدى قدرة المجتمعات المتعددة ثقافيا على الاستمرارية



والتماسك في ظل وجود مهاجرين رافضين لمبادئه، وحدود قدرة المجتمعات على المبادرة مع مواطنين من عرقيات وأديان مختلفة.

استنادا إلى "بديهية" استنكار استراتيجيات التمييز، تحول النقاش النظري إلى فلسفة الثقافة والأجدر بالاهتمام، الفرد أو المجموعة، تجلى ذلك من خلال نظريات للتعددية الثقافية اصطلقت في تيارات كبرى، وعلى أساسها يتحدد دور الدولة في سياسات التعددية الثقافية؛ تيار يُعلي شأن الفرد ويستند إلى وحدة العقل البشري، تيار آخر يرى أن الفرد هو نتاج المجموعة، ولا يمكن عزله. في حين قدم كيمليكا رؤية يراها الباحثون وسطية.

يعتبر *charles taylor* من أشهر رواد ما يصطلح عليه بـ"النزعة المجتمعية" للتعددية الثقافية؛ إذ انتقد في كتاباته الفردانية المفرطة المؤدية -حسبه- إلى تآكل العلاقات الاجتماعية، وأقول النزعة الوطنية وتآكل المشاركة المدنية (منظمات المجتمع المدني، والفعل الطوعي). ويربط بين مفهوم الهوية وسياسات الاعتراف التي تُعد محور التعددية الثقافية عنده.

انطلاقا من اعتبار الهوية حاجة حيوية، يرى تايلور أن من بين أمراض الهوية عدم الاعتراف من خلال مرحلتي عدم الاعتراف والتغيب الاجتماعي، ومرحلة إنكار الذات. ولتجاوز هذه الوضعية يؤكد على ضرورة تبني "سياسة الاعتراف"، المتضمنة الإقرار بالكرامة المتساوية (لمواجهة إنكار الذات)، والإقرار بالتباينات بين المجموعات (لمواجهة عدم الاعتراف والتغيب الاجتماعي)، تماشيا وذات المنطق، يرى تايلور أن محاولات التمييز هي "إكراه" والإكراه هو "إذلال جماعي"، يؤدي إلى سلوك معادي (شارلز، 2016، صفحة 236) وبالتالي فهي تستحق الحماية.

جوهر التعددية الثقافية -حسب رأيي- في أفكار المجتمعاتيين ومنهم تايلور، هو إقرارهم بضرورة الحوار بين الهويات؛ فهم يرون بأن الحوار تجسيد لنقاش دائم بين "تجارب مختلفة في الحياة"، ما يعني من جهة أخرى، إقرارا بأن المجموعات المختلفة تكتسب مقدرات تستحق التقدير، وتنفع بها المجتمع.

تعتبر قضايا دور اللغة والدين والانتماء الإثني جوهر النقاش في الفكر الليبرالي، إذ يؤكد رواده ومن بينهم جون رولز *John Rawls* على فكرة المساواة بين المواطنين، وضرورة بناء دين مدني يكون محور الانتماء، وأساس الحقوق والواجبات. يجادل المتشددون من الليبراليين بأن الدولة الليبرالية تكفل المتمتع الأقصى من الحقوق الفردية، وبالتالي فالمواطن لا يحتاج إلى انتماءات فرعية للمتمتع بها، فالأولى هو تعزيز الانتماء للمركز، وإلغاء الهويات الفرعية.

إذن، فرولز يقدم تصورا سياسيا خالصا للعدالة ويحدد العامل الثقافي فيها، ويرى أنه من الضروري إعادة صياغة العقد الاجتماعي محكوما بضرورة "ستار الجهل" (دانيال، 2010، صفحة 34)، يشمل هذا الستار الوضعية الطبقية، الانتماء الديني والعرقى، الجنسية، التصور للخير، وموارد المجتمع وتاريخه. قد يتعزز هذا التوجه مع الكتابات المتعلقة بظروف انبعاث الهويات؛ فهي تخلص إلى أن انبعاث الهويات مرده فقدان المواطنين للقدرة على التمتع بمجموع الحقوق، لذلك يتكتلون في هوياتهم التاريخية مشكلين أقطابا للصراع، وبالتالي تنبعث الهويات من جديد. إذا ما تفحصنا أدبيات انبعاث الهويات، ستتوضح فكرة رولز جيدا، وستكون لأفكاره نسقا عمليا خاصة في إفريقيا وفي المجتمعات المحلية في معظم بلدان العالم، لكن ذلك سيجرنا إلى مفهوم ضيق للهوية وبالتالي إلى مفهوم أضيق للتعددية الثقافية؛ فالهوية هنا ليست -حاجة حيوية معبرة عن تجربة في الحياة- وإنما عبارة عن "وسيلة" للتمتع بالحقوق المتنازع عليها. وفي سياقات التمكين الحقوقي تلغى الحاجة إلى الهوية، ولا نكون بصدد تعددية ثقافية.

تشابهت الكلمات الواردة في طرح *Ch. Taylor* عن الإكراه والإذلال من خلال التنميط، وما أورده كيمليكا *Kymlika* حول العدالة الإثنية؛ فقد اعتبرها "غياب علاقات الاضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الإثنية والثقافية"، كما تشابهت مع ما أورده *J. Rawls*، معتبرا أن العدالة الإثنية تتضمن كذلك "العمل على حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي، لكل من الأكثرية والأقلية عن طريق حقوق الإنسان التقليدية". (علي م، 2010، صفحة 241) (بذلك يكون مفهوم العدالة الإثنية الثقافية محكوما بمبدأين رئيسيين: الحرية الثقافية، والمساواة الثقافية).

وفي رده على الانتقادات المتعلقة بمكانة الفرد باعتباره عضوا في الجماعات الإثنية (تناقض بين الحرية الثقافية للمجموعات، وخضوع الفرد للمجموعة)، يوضح أن الانتماء الثقافي يحظى بمكانة بالغة الأهمية في الفكر الليبرالي، وأن أعضاء الجماعات الثقافية يواجهون أشكالا معينة من الحرمان ذي صلة بمغام الانتماء الثقافي ذاته، بحيث تتضمن الحرية الثقافية معالجة أشكال الحرمان تلك، وتبرر في آن واحد وجود حقوق لمختلف الجماعات الثقافية الفرعية. (السلام، 2012، صفحة 49)، وبالتالي يحاول تقديم مخرج للأزمة الأخلاقية التي أثارها رولز في تبريره لانبعث الهويات.

بالرغم مما قدمه كيمليكا في مجال التعددية الثقافية فكرا وممارسة (في كندا)، إلا أنه يستبعد وجود

نظرية للتعددية الثقافية قائلًا: "لا أعتقد أننا نملك بالفعل نظرية يمكن العمل بها ... لا أعتقد أننا لدينا الأساس العلمي المطلوب لبناء مثل تلك النظرية" (ويل، 2011، صفحة 169). لكن ذلك لم يمنعه من حصر درجة تبني البلدان لسياسات التعددية الثقافية، وفق مبدئين:

- ينبغي أن يكون شروط الدخول إلى هذه الدول محايد عرقياً.
- للمهاجرين أن يحتفظوا بهوياتهم العرقية والتعبير عنها، ومن ثم التزام المؤسسات العامة (الشرطة، المدرسة، وسائل الإعلام، المستشفيات، المتاحف، الرعاية الاجتماعية... بمراعاة تلك الهوية العرقية. (علي ر.، 2013، صفحة 24)

أبرزت هذه المبادئ ثماني سياسات للتعددية الثقافية :

- التأكيد الدستوري أو التشريعي أو البرلماني على التعددية الثقافية على المستويين المركزي والإقليمي.
- تبني التعددية الثقافية في المنهج المدرسي.
- إدراج تمثيل الأقليات العرقية ومراعاتها في إطار مهام وسائل الإعلام العامة أو إصدار التراخيص.
- الإعفاء من قواعد الملبس، والقوانين التي تمنع الاتجار أياما الأحاد وما إلى ذلك.
- السماح بازدواجية الجنسية.
- تمويل تنظيمات الجماعات العرقية من أجل تنشيط الأنشطة الثقافية.
- تمويل التعليم ثنائي اللغة أو التعليم باللغة الأم.
- اتخاذ إجراءات إيجابية لمصلحة الجماعات المحرومة. (علي ر.، 2013، الصفحات 24-25)

## 6. الاستجابة الدولية لقضايا التعددية الثقافية

تتمثل الاستجابة الدولية لقضايا التعددية الثقافية بمدى "الاعتراف بالاختلاف" من خلال منظومة الحقوق الواردة في الإعلانات العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان ومختلف المبادرات المجسدة لها، لكن ما يجعل تتبع تطور سياسات الاعتراف معقداً، هو التجليات العديدة للثقافة (أنظر تعريف الثقافة الوارد أعلاه)، وبالتالي صعوبة حصر كل الجهود سواء التقنية أو المؤسسية؛ فالاعتراف بالتعددية الثقافية قد تتجلى في اتفاقيات تخص التراث المادي، أو اللامادي، المكتوب أو الشفوي، في استراتيجيات التعليم ثنائية اللغة، أو الجهود المتعلقة بالسكان الأصليين، أو حقوق المهاجرين، أو التمييز على أساس الدين أو الطائفة أو المذهب، أخلاقيات حوار الحضارات، اتفاقيات الاستدامة البيئية، وغيرها كثير، لكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى وثائق دولية مرجعية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

فبالرغم من الأهمية البالغة للإعلان العالمي بشأن التعددية الثقافية (2001) إلا أن الاهتمام بالموضوع لم يكن بداية من تاريخه؛ فقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) حق الإنسان في التمتع دون تمييز بسبب اللون أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر، بما لا يجعله محروما من مختلف الحقوق ومنها الحقوق الثقافية. ويحاجج الفقهاء بالعلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحق في التعليم، الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، الحق في الاستفادة والتمتع من التطور التكنولوجي وتطبيقاته، الحق في التعبير الحر...) كحقوق ضامنة ومسهلة للتنوع الثقافي والتعددية الثقافية، كما يحاججون بالعلاقة بين الحقوق المدنية والسياسية (كل الحقوق المعبرة عن المشاركة في تسيير الشأن العام كالحق في الانتخاب، الحق في الترشح.. ) كحقوق ضامنة لحماية التنوع الثقافي وترقيته، وبالتالي العلاقة بين العهدين الدوليين (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادرين عام 1966) والتعددية الثقافية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صفحة 55)

كما صدر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993، تأكيد كون الحقوق غير قابلة للتجزئة والتصرف، وأن من بينها الحقوق المنبثقة عن الخلفية الدينية والثقافية (المادة 05). وأفردت المادة 20 منه للسكان الأصليين باعتبارهم صناعات التعددية الثقافية والاستقرار والتنمية (المتحدة، 2013)

وأضفى إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الطابع الأخلاقي للدفاع على حقوق الأفراد والجماعات في الحفاظ على ثقافتهم وتنميتها وتعزيزها؛ إذ ورد في المادة 04 منه ما يلي " إن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الأشخاص، فهو يفترض التزام احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات والمنتمين إلى جماعات السكان الأصليين، ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي، أو لكي يحد من نطاقها" (اليونيسكو، 2009). أما اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005)، فقد كان هدفها التأكيد على أهمية التعليم كناقيل حاسم للثقافة، ومعززا لواقع التنوع الثقافي.

هذه بعض الجهود من الكم الهائل للاتفاقيات والمبادرات العالمية لتعزيز التعددية الثقافية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومنها كذلك ما يلي: اتفاقية منظمة العمل الدولية (بند خاص بالسكان الأصليين والقبائل)، إعلان حقوق السكان الأصليين (1993)، إعلان أستانا: المؤتمر المتعلق بموضوع "عالم واحد:

التقدم عبر التنوع" (2008)، إعلان مدريد الصادر عن المؤتمر العالمي للحوار (2008)، التعاون بين الأديان من أجل السلام والوفاق (2008)، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007)، الإعلان المتعلق بتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل فيما بين الأديان والحضارات (2007)، إعلان بالي بشأن بناء الوثام بين الأديان في إطار المجتمع الدولي (2005)، برنامج عالمي للحوار بين الحضارات (2001)، إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام (1999)، إعلان طهران بشأن الحوار بين الحضارات الصادر عن الندوة الإسلامية للحوار بين الحضارات (1999)، إعلان فيينا بشأن السلام والتسامح في كوسوفو (1999)، إعلان أثينا "تراث الحضارات القديمة: آثاره على العالم الحديث" (1998)، إعلان المبادئ بشأن التسامح (1995)، إعلان بشأن الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (1992).

أما على المستوى الإقليمي فقد عدّد تقرير "الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات" (*The United Nations 2009, p228*) عدة جهود إقليمية مثل الميثاق الثقافي الإفريقي (1979-1986)، الميثاق الإفريقي للنهضة الثقافية (2005-2006)، في إفريقيا. إعلان سالامانكا (1994) في أمريكا اللاتينية. إعلان اتفاق بالي (2003) في جنوب شرق آسيا، إعلان الرياض (2007) في البلدان العربية، وثيقة كوبنهاجن (1990) ووثيقة جنيف (1991) حول حقوق الأقليات، الإعلان الأوربي بشأن التعددية الثقافية (2000) في أوروبا.

تمثل هذه الإعلانات والاتفاقات نتاج جهود تسعى لوضع آليات عمل ومبادئ أخلاقية للتعامل مع مختلف تجليات الثقافة. وإن كانت تشير صراحة إلى الثقافة، فهي تشير ضمنا إلى مبادئ أخلاقية لاحترام الآخر، تتميز بكونها عالمية، وقائمة على التعزيز والترقية، ولا تنفصل عن آليات حقوق الإنسان المتعارف عليها، ومصادره الأخلاقية (العدالة والمساواة، الحوار لحل النزاعات والصراعات، الديمقراطية في تسيير الشأن العام، حماية الأقليات، اقتران الحقوق بالواجبات).

عموما، تعبر كل الجهود الدولية والإقليمية والوطنية على سعي مزدوج الركائز؛ الركيزة الأولى هي الحماية، والثانية هي التمكين، من خلال:

- الحث على استراتيجيات حقوق الإنسان، وتشتمل عدم التمييز.
- الحث على توسيع الحقوق المدنية والسياسية، التي تعتبر ضامنا لحماية الحقوق الثقافية.
- تفعيل مضمون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (سنا، 2014، صفحة 30)

- شمول الاعتراف الجانب المشاركوني، وتجنب الاعتراف الصوري المتعلق بتجليات الثقافة.

## 7. تجليات الاعتراف في السياسات العامة

قدم تقرير التنمية البشرية للعام 2004، أرقام مذهلة للتنوع الثقافي بحكم اللغة أو الدين أو الأصل العرقي، ما يجعل موضوع التعددية الثقافية حاسما في الكثير من البلدان، وما يعمق الاهتمام أكثر هو مخرجات الإدارة غير الرشيدة للتنوع الثقافي، وذلك باعتماد المقاربة غير المناسبة والترتيبات المؤسسية والمعارية غير المحتكمة لـ "الاعتراف بالتنوع" أو كما أوردها كيمليكا "سياسة الاعتراف".

فقد أبرز التقرير الوارد أعلاه بأن هناك 30 بلدا فقط من أصل 193 عضو في منظمة الأمم المتحدة لا توجد فيها أقلية لغوية أو عرقية لا تشكل أقل من 10% من تعداد السكان، ويبلغ عدد السكان الأصليين 800 مليون نسمة يتحدثون 4000 لغة في أكثر من 70 بلدا. وتحدث حركة الهجرة العادية (غير القسرية) أوضاعا غير عادية في بلدان الاستقطاب خاصة الاتحاد الأوروبي (تحصي المدارس في لندن 300 لغة) (الإنمائي، 2004، الصفحات 29-30)

صنف ذات التقرير حوالي 359 مليون نسمة أعضاء في أقليات دينية معرضة للخطر، وأن 750 مليون شخص هم أعضاء في أقليات تعاني مضايقات اقتصادية واجتماعية تحول دون قدرتها على النفاذ للخدمات والمناصب العامة (الإنمائي، 2004، ص ص 33-35)، إضافة إلى اندثار آلاف اللغات (كانت تبلغ عشرات الآلاف، وأصبحت 6000 لغة)، مرجحا استمرار بين 10% و 05% في المئة سنة المقبلة، ويتكلم 03% من سكان العالم بـ 96% من لغات العالم، في حين يتكلم 97% من سكان العالم بـ 04% من لغات العالم، ومن بين أسباب ذلك عدم القدرة على التعلم باللغة الأم. (والعلوم، 2009، صفحة 04)

مهما كانت الإحصاءات عن التنوع الثقافي غير عادية، إلا أنها تبقى واقعا بشريا دائما ومتجددا، لكن ما يجعله ملحا في سنوات ما بعد التسعينيات، تلازمه مع تغيرات عالمية مؤثرة محليا، إقليميا ودوليا، وعلى الأصدعة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. من بين هذه التغيرات ما يلي:

- حركية الهجرة الدولية: فقد كان عدد المهاجرين 75 مليون سنة 1965، وأصبح 150 مليون سنة 1990، وارتفع سنة 2005 إلى 195 مليون نسمة. واعتبرت الأمم المتحدة بأن معدل نمو تعداد المهاجرين يناهز معدل الزيادة السكانية ذاتها. (Development، 2010، صفحة 08)
- استمرارية مصادر اللاجئين والنازحين: إذ تضمن تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين في صدر عام 2013، بأن 51.2 مليون شخص اضطرت للنزوح عبر العالم، وأن الوضع في كثير من البلدان الأصلية لا يتيح العودة في المستقبل القريب (اللاجئين، 2013، صفحة 03) والأکید أن للحروب والنزاعات الاجتماعية، وللاستقرار الأمني والسياسي دور بارز في هذا الوضع، وكأمثلة على ذلك الوضع في سوريا، أفغانستان، بورما، العراق، جنوب السودان..

- **تزايد الاعتراف الدولي بحقوق الإنسان عموماً**، وحقوق الأقليات والمهاجرين على وجه الخصوص: وهذا ما أوردناه في العنصر السابق؛ إذ تزايد الاهتمام الدولي بسياسات مكافحة آليات الاستبعاد من نمط العيش والاستبعاد من المشاركة، من خلال المبادرات، الاتفاقيات، المؤسسات الدولية ونشاط منظمات المجتمع المدني المحلية، الوطنية والدولية.

- **التغيرات الديموغرافية**: تلازمت التغيرات الديموغرافية مع العجز الذي تعانيه البلدان الصناعية في العمالة، نتيجة لوضعية الهرم السكاني لديها. ما جعل وجود العمالة الوافدة والمجنسين بمختلف أصولهم قضية قابلة للنقاش، ومرتبطة مباشرة بالوضعية الاقتصادية واستمرارية معدلات النمو. قد تكون ذات البلدان خبرت نفس الوضعية بعد الحرب العالمية الثانية بمخلفاتها المدمرة في أوروبا (أكثر من 50 مليون قتيل، واختيار البنية التحتية)، متلازمة مع حركة التحرر في مختلف بقاع العالم آنذاك.

- **المورد البشري وسوق العمل**: وهي نتاج عاملين إثنين؛ أولهما العولمة بتجليها الاقتصادي، وثانيهما التطور التكنولوجي الذي أثر في قدرات الأفراد على اكتساب المهارات، ووسع خياراتهم للحصول على فرص عمل غير مرتكئة بالحدود الجغرافية أو اللغوية أو الدينية. وقد أفردت أدبيات المؤسسات نقاشاً مستقلاً عن إدارة التنوع الثقافي في أماكن العمل أو المؤسسات.

لما كانت أوضاع الدول تختلف من حيث تنوعها وأصل التنوع الثقافي، تبنت الدول مقاربات مختلفة للتعامل مع المكونات المختلفة، تتراوح بين الاستيعابية والتعددية الثقافية كمقاربتين طرفيتين في طيف مقاربات سياسات الهوية. أهم هذه المقاربات هي (Development، 2010، صفحة 16)

- **المقاربة المجتمعية**: تركز هذه المقاربة على أهمية كل الثقافات المختلفة للمجموعات المكونة للمجتمع، تتجلى هذه المقاربة في الدول التي تؤسس لإطار مؤسسي (الفدرالية وأنظمة تعليمية وقضائية مختلفة) يسمح باستمرارية ثقافة الأقليات أو السكان الأصليين ومؤسستها التقليدية.

- **المقاربة الاستيعابية**: تعتبر الأدبيات أن المقاربة الاستيعابية مقارنة لا تعترف بالتعددية الثقافية، إذ تعمل الدول المتبنية لها على ترقية ثقافة واحدة. قد تكون ثقافة جامعة، أو ثقافة للأغلبية المسيطرة. تتجلى

هذه المقاربة في الدول التي تتبنى لغة رسمية وحيدة في التعليم والإعلام، ونظاما قضائيا موحدًا ومركزية هيكلية بالرغم من وجود تعددية ثقافية بإحدى مظاهرها.

– **المقاربة الإدماجية:** تتوسط هذه المقاربة المقاربتين السابقتين؛ إذ تسمح وتشجع المكونات المختلفة على الحفاظ على تميزها الثقافي لكن في الفضاء الخاص، أما في الفضاء العام فتسود الثقافة الرسمية والهوية الموحدة، بعبارة أخرى، لا يمكن الجزم بتبني سياسات الاعتراف في المقاربة الإدماجية، بقدر تبنيتها لثقافة التسامح مع الاختلافات الثقافية في المجتمع.

– **مقاربة التعددية الثقافية:** تحاول هذه المقاربة الاستفادة من إيجابيات المقاربات السابقة وتجنب سلبياتها. تركز على العوامل المشتركة بين الثقافات، دون إلغاء الاختلاف، وتستند على سياسة الاعتراف بالاختلاف وحمايته وترقيته (الحماية والتمكين)، تتجلى مظاهرها في الأطر المؤسسية، والقانونية القائمة على المساواة بين كل الثقافات.

لتطبيق مقاربة التعددية الثقافية، تتخذ الدول إجراءات تهدف إلى تعزيز المشاركة في تسيير الشأن العام لكل المكونات، مكافحة التمييز والحد من الاستبعاد بكل مظاهره، من خلال سياسات ترمي الاعتراف باللغة، الاعتراف بالدين، المشاركة المتساوية (الندية) في آليات اتخاذ القرار المحلي والوطني.

وبالنظر إلى اختلاف أصل التنوع الثقافي (الهجرة، السكان الأصليون، الشعوب المتكونة من المهاجرين، الأقليات الدينية واللغوية)، برزت نماذج مختلفة للتعامل، نذكر منها:

– **الدولة الفدرالية:** يطبق نموذج الدولة غير البسيطة بشكل موسع في العالم، خاصة في الدول التي حققت مستويات معقولة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والمقترن برشادة الحكم (بلجيكا، سويسرا، اسبانيا، ماليزيا..)، في حين ينطوي تطبيقها على مخاطر التفتت في دول العالم الثالث عموماً كالسودان وجنوب السودان، العراق وكردستان العراق. لذلك يشوب شكل الدولة الفدرالي في مجتمع متعدد على محاذير حاسمة تهدد وجود الدولة واستمراريتها.

تستند الفدرالية كآلية للتعامل مع التنوع الثقافي على مفهوم "الفدرالية متعددة القوميات" (علي م.، 2010، صفحة 298)، المحققة لـ "اللاتماثلية" (الإنمائي، 2004، صفحة 51) بين الأقاليم المختلفة، بما يتيح مرونة للمجموعات الثقافية المختلفة للحفاظ على نمطها الثقافي.

أما في حالة تطبيق نموذج الدولة البسيطة الممركزة، فمن بين تجليات التعددية الثقافية وسياسة الاعتراف، تطبيق مبدأ العدالة المنطقية، خاصة للأقاليم ذات الأغلبية من الأقليات الدينية أو اللغوية.



- **الترتيبات التوافقية:** لتكون الترتيبات التوافقية فعالة في المجتمع التعددي لا بد أن تتضمن أربعة خصائص: الحكم من خلال ائتلاف موسع من الشخصيات الممثلة للمكونات المختلفة في المجتمع التعددي، الفيتو المتبادل كحماية لمصالح الأقلية، النسبية كمعيار للتمثيل السياسي، تولي المناصب العامة والاستفادة من الفعل العام، وأخيراً درجة معقولة من الاستقلالية في تسيير الشؤون الخاصة للمكونات المجتمعية. (آرنت، 2006، صفحة 47)

بالرغم من الانتقادات الموجهة لنموذج الديمقراطية التوافقية والمتعلقة بمبدأ المواطنة وحاضنات الفساد، إلا أنها تعتبر آلية عملية تمنح الفرصة للأقليات في المشاركة في تسيير الشأن العام، وبالتالي التأثير في مضامين السياسات العامة، ومنها ما يخص التنوع الثقافي ذاته.

- **الاعتراف بالدين:** تبرز إجراءات الاعتراف بدين الأقليات من خلال العطل المرتبطة بالاحتفالات الدينية، وعدم تضارب اللباس بالقوانين التنظيمية للمؤسسات والخدمات العامة، إضافة إلى كل الترتيبات المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج، الطلاق، الميراث وغيرها.

تلجأ الدول في بعض الحالات إلى "التعددية القانونية"، أي أن يحكم المنازعات والأحوال الشخصية للأقليات الدينية قوانين مستمدة من أديانها وشرائعها، في حين تلجأ دول أخرى إلى التخلي التام عن المحدد الديني (العلمانية) في سن القوانين وتنظيم العلاقات البينية في المجتمع.

- **التعددية اللغوية:** خاصة في المدارس ومؤسسات الدولة؛ إذ تفترض التعددية الثقافية الاهتمام باللغة باعتبارها من بين أهم "ناقلات" الثقافة من جهة، ومن بين آليات بناء القدرات البشرية من جهة ثانية، لتكون وظيفتها مزدوجة.

توصي منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم الدول إلى تبني اعتراف علني بثلاث لغات في أنظمتها الدراسية والإدارية وهي: اللغة الدولية للتعاملات الدولية بالنظر للطبيعة المتساندة للاقتصاد والتنمية، لغة تواصلية مشتركة، إضافة إلى اللغة الأم للأقليات. (الإنمائي، 2004، صفحة 60)

بالإضافة إلى ما ورد توصي أدبيات التنوع الثقافي مراعاة التعددية الثقافية في الرعاية الصحية، باحترام الخلفية الدينية واللغوية والثقافية للمرضى والأطباء، والاعتراف بمكانة الطب البديل لديهم.

إن التعددية الثقافية هي اعتراف صريح بالحرية الثقافية، وبالتالي تفترض سياساتها مواجهة آليات الاستبعاد الثقافي التي ذكرها كيميكا، لذا فهي تفترض تفعيلاً أعمق للاعتراف غير المكتفي بالترحيب بالتنوع، بل يتعداه إلى المشاركة في تسيير الشأن العام من خلال الترتيبات المتوافقة والخصوصيات الثقافية

## 8. الخاتمة

توج مفهوم التعددية الثقافية نقاشات التنوع الثقافي وآليات التعامل معه في المجتمعات المتعددة، باعتباره ضامنا للحرية الثقافية ومواجهها لواجهتي الاستبعاد الثقافي (الاستبعاد من المشاركة، والاستبعاد من طريقة العيش).

وقد كان للتوجه الحقوقي العالمي (التنميط الحقوقي) دورا حاسما في التأثير على سياسات الدول في التعامل مع التنوع الثقافي، الذي تميز سابقا (على نحو واسع) ويتميز حاليا (على نحو أضيق) بجهود الإدماج والاستيعاب، واستفاد وتأثر بجهود تنظيرية رائدة خاصة أعمال كيمليكا وتشارلز تايلور، اللذين وبرغم اختلافهما حول التعامل مع التنوع الثقافي، لكنها اتفقا حول ضرورة تمتع المواطن و/أو المجموعة بحق الاحتفاظ بالمروروث الثقافي وترقيته.

إن ما يجعل مفهوم التعددية الثقافية متميزا، هو عمقه في التأكيد على أن التعددية الثقافية لا تتضمن المساواة في إبداء مظاهر الثقافة كالرقص، العادات والتقاليد، اللباس فحسب، بل هي كذلك المساواة في تمكين أفراد المجموعات المتنوعة ثقافيا من إمكانات التأثير في الشأن العام من خلال التعليم، الرعاية الصحية، اللغة، الدين والأعراف، وحتى الترتيبات المؤسسية والتوافقية. وهو بذلك يزوج بين الاعتراف بحقوق الفرد/المواطن ويعترف بحقوق المجموعة في إطار المجموعة السياسية (المجتمع).

وبالتالي فبروز مفاهيم المواطنة العالمية وما يسندها من عوامة الحقوق وتنميتها، لا تعني تناقضا مع جهود المجموعات في إثراء التنوع الثقافي وحسن توظيفه؛ بل العكس من ذلك تثبته كندا أو استراليا وغيرها، إذ استجابت عمليا لجهود مفكرتها، وعززت حقوق الإنسان والمواطن. في حين أدت جهود الاستيعاب والإدماج غير المحترم للخصوصيات الثقافية إلى انقسامات مجتمعية عميقة جعلت الدول أمام تحدي التربع في مقدمة مؤشرات الدول المهشمة أو الفاشلة.

### قائمة المراجع

- 1- الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، sur (s.d). Consulté le 01 22, 2021 , <https://bit.ly/2MM3p7U>.
- 2- الإئمائي، ب. ا. (2004). تقرير التنمية البشرية للعام -2004 الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع .-بيروت :مطبعة كركي.
- 3- العبدلي، وس. (2007). ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.
- 4- المتحدة، ا. (2013). إعلان وبرنامج عمل فيينا .1993 منشورات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- 5- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2013). الاتجاهات العالمية.

- 6- اليونيسكو. (2009). الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي .
- 7- بيشرو علي محمد أمين. (2014). آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي. مذكرة ماجستير غير منشورة: كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية.
- 8- دانيال ف. (2010). الفلسفة السياسية تر: يوسف تيبس. الدوحة: مؤسسة قطر التعليمية.
- 9- دوبي، ك. (2002). مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. دمشق: منشورات دار الكتاب العرب.
- 10- راتانسي علي. (2013). التعددية الثقافية. تر: لبنى عماد تركي. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- 11- سباكتر، سلين ، تايلور شارلز. (2016). فلسفة الأطروحة. تر: رشى مرتضى. مجلة الاستغراب، العدد 2، السنة 2.
- 12- سناء م. (2014). التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي. مذكرة ماجستير. جامعة سطيف: 2 قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- 13- طويل، عبد السلام. (2012). الأمة والجماعات الفرعية: تعددية في كنف الوحدة قراءة في كتاب "التعددية الثقافية" لباتريك سافيدون. مجلة الإحياء، العدد 36، ماي.
- 14- علي، م. ح. (2010). إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الإندماج والتنوع. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- 15- ليهارت، آرنث. (2006). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. تر: حسني زينة. بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية.
- 16- والعلوم، م. ا. (2009). حيوية اللغات وتعرضها للإنذثار. تقرير فريق خبراء اليونيسكو الخاص المعني باللغات المهددة بالاندثار .
- 17- ويل، ك. (2011). أوديسيا التعددية الثقافية، ج 2. تر: إمام عبدالفتاح إمام. الكويت: المجلس الوكني للثقافة والفنون والآداب.
- قائمة المراجع الأجنبية:

- 18- Development, T. I. (2010). *Delivering Services In Multicultural Societies*.
- 19- FEARON, J. D. (2003). Ethnic and Cultural Diversity by Countr. , 8. *Journal of Economic Growth*, 195-222.
- 20- gerteis, D. h. (2003). Dealing with Diversity: Mapping Multiculturalism in Sociological Terms. *the Annual Meetings of the American Sociological Association in Atlanta*. atlanta.
- 21- gunju, K. O. (2016). Davit Alaverdyan, Multiculturalism As A Socio-Cultural Component Of The Sustainable Development In Nigeria. *Studia-Mundi*, 109.
- 22- Lane, J. E. (2005). *Culture And Politics*. England: Grower house.
- 23- M.Hooghe, T. .. (s.d.). *Diversity, Multiculturalism and social cohesion*, . Récupéré sur <https://bit.ly/39Yzgv3>.
- 24- Marschall, M. &. (2004). Race and the City: Neighborhood Context and the Development of Generalized Trust. *Political Behavior*, June, Volume 26, Issue 2.
- 25- Rodrigues, A. d. (2005). *Multiculturalism In South African Public Libraries*, . University Of South Africa: Library And Information Studies .
- 26- Rosado, C. (2021). <https://bit.ly/2MEbjjH>. Consulté le 01 05, 2021, sur what do we mean by managing diversity